العرب
الإثنين 2019/10/21
السنة 42 العدد 11504

ثورة في لبنان في عهد «حزب الله»

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

في ظلّ الثورة الشعبية الحقيقية التي يشهدها لبنان، من الضروري عدم إضاعة البوصلة السياسية من جهة، والاعتراف بأنّ المأزق اللبناني عميق إلى درجة تجعل من الصعب الكلام عن مخارج من جهة أخرى. هذا عائد أساسا إلى أنّه لا يستطيع أيّ بلد في العالم العيش والنمو والتطور في ظل شرعيتين؛ شرعية الدولة وشرعية الدويلة التي صارت أكبر من الدولة.

هناك شباب لبناني نزل إلى الشارع. شباب يبحث عن مستقبله في بلد صار يحكمه "المرشد" الذي بات يعتبر نفسه فوق كل الرؤساء والرئاسات وكلّ المؤسسات. هذا "المرشد" هو حسن نصرالله الأمين العام لميليشيا مذهبية مسلّحة تشكّل جزءا لا يتجزّأ من "الحرس الثوري" الإيراني. هذا هو السبب الحقيقي للمأزق اللبناني الذي جعل الشعب كلّه ينتفض على النظام الجديد الذي فرضه "حزب الله" على لبنان واللبنانيين. اسم هذا النظام هو "العهد القوي" الذي يؤكد نصرالله بلهجة تهديدية في خطابه الأخير أن لا أحد يستطيع إسقاطه. بالنسبة إلى نصرالله، إن هذا العهد هو عهد "حزب الله".

ما أوصل البلد إلى هذا الوضع الصعب هو «حزب الله» ولا أحد آخر غير «حزب الله». كل الباقي تفاصيل مملّة وبحث عن أعذار لتبرير عملية وضع اليد الإيرانية على لبنان بعد عزله عن محيطه العربي

في النهاية، إن "حزب الله" يدافع عن النظام الذي أقامه في لبنان، والذي حوّل البلد تابعا لإيران بطريقة أو بأخرى. لو لم يكن الأمر كذلك، لما كانت هناك تلك الانتفاضة العارمة التي شملت كلّ منطقة من المناطق اللبنانية، بما في ذلك الجنوب اللبناني حيث بات المواطن الشيعي العادي يعترض على سياسات الثنائي الشيعي، أي "حزب الله" وحركة "أمل". لا يستطيع "حزب الله"، الذي احتكر مع "أمل" كلّ المقاعد الشيعية في مجلس النوّاب اللبناني وكلّ الوزراء الشيعة في الحكومة، نفي مسؤوليته عمّا آلت إليه حركة "أمل" التي يتهمّها الناس بأنّها تحوّلت إلى رمز من رموز الفساد في البلد.

ما كان لحركة "أمل" بلوغ الوضع الذي بلغته من دون "حزب الله". ما كان لرئيس مجلس النواب نبيه برّي، رئيس حركة "أمل"، البقاء كل هذه السنوات في موقعه من دون "حزب الله". من هذا المنطلق، على اللبنانيين الذين تظاهروا، أو الذين بقوا في بيوتهم، ألا يضحكوا على أنفسهم. في أساس الدخول في النفق المظلم الذي دخله لبنان، ممارسات "حزب الله" الذي رفض في أيّ وقت أن يكون حزبا لبنانيا في خدمة لبنان واللبنانيين. ليست لدى الحزب من مهمّة سوى خدمة إيران ومصالحها حتّى لو كان الثمن حصول انهيار لبناني، بكل ما لكلمة انهيار من معنى.

مرت عملية وضع "حزب الله"، ومن خلفه إيران، يده على لبنان بمراحل مختلفة وصولا إلى الوضع الراهن الذي عنوانه "العهد القوي". لا يمكن عزل ذلك عن فرض "حزب الله" مرشّحه رئيسا للجمهورية، وصولا إلى تشكيل الحكومة الحالية برئاسة سعد الحريري الذي يبحث منذ سنتين، من دون نتيجة، عن حلول ومخارج انطلاقا من نتائج مؤتمر "سيدر" الذي انعقد في نيسان – أبريل من العام 2018. مرّت عملية وضع اليد الإيرانية على لبنان بحدث في غاية الأهمّية هو القانون الانتخابي الذي كان من صنع "حزب الله"، والذي لم يتنبه لبنانيون كثيرون إلى مدى خطورته على الوحدة الوطنية اللبنانية نظرا إلى أن الهدف من القانون كان واضحا كلّ الوضوح. تمثل الهدف في سيطرة لـ"حزب الله" على الطائفة الشيعية كليّا، وهو ما حصل بالفعل، وتأمين كتلة مسيحية كبيرة لـ"التيّار الوطني الحر" برئاسة جبران باسيل. في المقابل كان مطلوبا كسر زعامة سعد الحريري للسنّة وإضعاف وليد جنبلاط والدروز عموما، وتهميش سمير جعجع، على الرغم من عدد النواب الذي حصلت عليه "القوات اللبنانية"... وإلغاء حزب "الكتائب اللبنانية" وإخراجه من المعادلة السياسية اللبنانية.

ما أوصل البلد إلى هذا الوضع الصعب هو "حزب الله" ولا أحد آخر غير "حزب الله". كل الباقي تفاصيل مملّة وبحث عن أعذار لتبرير عملية وضع اليد الإيرانية على لبنان بعد عزله عن محيطه العربي.

من وضع نهاية لمشروع الإنماء والإعمار في العام 2005، كان "حزب الله" الذي تتهم المحكمة الدولية عناصر قيادية فيه بالوقوف وراء اغتيال رفيق الحريري. توقّف كلّ تطور ونموّ على الصعيد اللبناني منذ 2005. من كان لديه أيّ أمل في عودة لبنان إلى وضع طبيعي بعد خروج الاحتلال السوري من لبنان، تبدّد أمله بعدما نجح "حزب الله" في ملء الفراغ الأمني والسياسي الذي نجم عن الانسحاب السوري في نيسان – أبريل 2005.

بين 2005 و2019، أي وصولا إلى الثورة الشعبية التي يمرّ فيها لبنان، من الطبيعي سعي "حزب الله" إلى الدفاع عن مكاسبه، وذلك بغض النظر عن حال البؤس والفقر التي يعاني منها المواطن العادي. يُفترض في حال البؤس والفقر ألّا تحول دون أن يطرح المواطن أسئلة بديهية يمكن أن تساعد في فهم الأسباب التي أدّت إلى الانهيار الاقتصادي.

ليس ضروريا انسحاب حال البؤس والفقر على العقل اللبناني. لذلك لا مفرّ من التساؤل ما الذي جعل لبنان يزدهر في الماضي؟ الجواب أن ازدهاره لم يكن معزولا عن لعب دور النأي بالنفس عن الصراعات الإقليمية. هناك عرب كانوا يأتون إلى لبنان ويستثمرون فيه ويودعون أموالهم في مصارفه. من يتجرّأ الآن على إيداع أي مبلغ في أي مصرف لبناني بعدما أدخل "حزب الله" لبنان في دوّامة العقوبات الأميركية على إيران وأدواتها الإقليمية.

استفاد لبنان في الماضي من كلّ الهزات الإقليمية. كانت الرساميل العربية تهرب إليه ولا تهرب منه. لم يعد لبنان في الوضع الراهن، وفي ظلّ "العهد القوي" الذي أسّس له "حزب الله"، غير مأوى للحوثيين في اليمن ومن على شاكلتهم من الذين أخذوا على عاتقهم الإساءة إلى كلّ دولة من دول الخليج العربي. هل هذه وظيفة لبنان في ظلّ النظام الذي أقامه "حزب الله"؟

تبقى وسط الظلام اللبناني نقطة مضيئة. أظهر شيعة لبنان، بأكثريتهم، أنّهم لبنانيون أوّلا، وذلك على الرغم من الجهود المستمرّة لـ"حزب الله" منذ ما يزيد على خمسة وثلاثين عاما من أجل تغيير طبيعة المجتمع الشيعي في البلد.

لا تخفي هذه النقطة المضيئة دخول لبنان مرحلة جديدة تتسّم بغياب الحلول السحرية. ليس مسموحا للحكومة التقدّم بأيّ مخارج من أيّ نوع. أما الذين نزلوا إلى الشارع فليس لديهم سوى التعبير عن اليأس. هذا اليأس نتيجة طبيعية لوجود دُويْلة تتحكّم بالدولة اللبنانية، دويلة تعتقد أن "العهد القوي" هو دولتها، وهو ثمرة لتراكمات وإنجازات بدأت تتحقّق في 2005 وتوجّت بتهديد حسن نصرالله لسعد الحريري، من دون أن يسمّيه، من مغبّة تقديم استقالة حكومته... هل من وقاحة أكثر من هذه الوقاحة!

ملامح موجة جديدة للتغيير في المنطقة العربية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

يبدو أن المنطقة العربية تقف على أعتاب مرحلة جديدة للتغيير خلال الفترة المقبلة. تغيير من نوع يختلف عمّا سبقه من مكونات عصفت بالبعض، وقاومها آخرون، لكن الفريق الثاني قد لا يستطيع الصمود أمام عواصف سياسية يمكن أن تقتلع الكثير من الجذور، وتأخذ في طريقها غالبية الأحزاب والقوى التي لم تحسن قراءة التطورات والتعامل معها بصورة واقعية، ولم تراع حركة المتغيرات الشعبوية في دول كثيرة.

مشكلة الموجة الجديدة، إذا صح التعبير، أنها جاءت من خارج منظومة الحسابات التي خبرت السلطات الحاكمة التعاطي معها وفقا لآليات تعتمد على البطش الأمني والرقابة الصارمة وزيادة القيود على الحريات، ولم يعد هذا الأسلوب مجديا لمواجهة حركات جماهيرية عشوائية تتصاعد في الشارع، ولها ذيول داخل فئات اجتماعية مغبونة، وتستهدف معاقبة الطبقة الحاكمة بأكملها، من دون اعتبار لميول طائفية أو انحيازات لتيارات سياسية.

بعيدا عما يحققه هذا الطريق من نجاحات أو إخفاقات، ففي النهاية هو يعبر عن رياح لم تعتد الكثير من الدول العربية التعامل معها، ما يقود إلى تبني تصرفات تزيد الأمر اشتعالا، لأن المرونة التي يمكن اللجوء إليها عند الملمات الكبرى والمحكات القريبة من وجدان الشارع غير مقنعة وجرى تفريغها من محتواها، في ظل ارتفاع معدل فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين والنخبة. وهي أزمة تضاعف من صعوبة الحل وتجعله مفتوحا على احتمالات مجهولة.

تؤكد متابعة المشاهد والتعليقات القادمة من لبنان أن هناك أزمة هيكلية، ترمي إلى التخلص من إرث هش ومتعدد الألوان، فشل في علاج أزمات متراكمة أو حتى تخفيفها على مدار نحو عقدين، وتحكم حزب الله وحده في معظم قواعد اللعبة، صعودا وهبوطا، أفقيا ورأسيا، وقادت ممارساته المؤدلجة إلى انسداد سياسي، بما مكّنه من القبض على مفاتيح العديد من القرارات التي وجدت انتعاشا في حالة الفوضى والفوران، لأن الهدوء والاستقرار يمثلان عبئا ثقيلا.

ليس المقصود من تظاهرات لبنان معاقبة حزب الله على وجه التحديد، غير أنها تحمل في طياتها رفضا صريحا لكل ما يدور في العلن وخلف الكواليس حيال عملية رهن الدولة ورؤوسها ومؤسساتها الحيوية بإرادة جهة لها امتدادات خارجية معروفة. فقد سئم الناس لعبة جلبت معها الكثير من الخسائر، إلى الدرجة التي حضت أنصار طوائف وأحزاب معينة على الخروج عن قياداتها وعدم الرضوخ لإرادتهم مهما كانت التكلفة. يحمل التحفظ على خروج تظاهرات لبنان، لدواعي اقتصادية واجتماعية وليست سياسية، مغالطات فاضحة، لأن الاحتجاج على فرض ضريبة على استخدام "واتساب" قد يكون الشرارة التي انطلقت منها الأحداث، لكن سرعان ما صُبغت التطورات وتفاعلاتها بطابع سياسي له علاقة بارتكاب أخطاء جسيمة شلت مفاصل الدولة والمواطنين.

كما أن العشوائية أو فقدان القيادة التي يخشى البعض من أن تفضي إلى ارتباك وغموض بالغَيْن تستطيع تنظيم نفسها بعد برهة قصيرة، وتمتلك أذرع وأجنحة قادرة على تخطي أي عقبات سياسية تنظيمية. ولعل تجربة قوى الحرية والتغيير وقبلها تجمع المهنيين في السودان، أكدتا أن الرغبة والإرادة والحسم من الأدوات اللازمة للتغيير، حتى لو بدأ شعبويا فطريا.

شيء قريب مما حدث في لبنان تكرر في العراق خلال الأسابيع الماضية، ومع أن الأحداث لم تسفر عن نتيجة إجرائية وملموسة في مجال التغيير، ولم تتمخض عن رؤية دقيقة تشير إلى بوصلة عملية قادمة، لكنها في مجملها وجّهت إنذارا شديد اللهجة لكل القوى التي تنخرط في الحلبة السياسية بعيدا عن الثوابت الوطنية، ورهنت مصير الدولة بإرادة أحزاب وحركات طائفية لها علاقات وثيقة ومصالح خطيرة مع إيران.

إذا كانت هناك تقاطعات إيجابية بين العراق ولبنان، فهي منصبّة حول رفض رهن مصير الدولتين بما تريده أو ترفضه طهران، وكل من يدورون في فلكها، قبولا أو صمتا أو ضعفا.

تنطوي هذه الدلالة على رسالتين مهمتين. الأولى أن هناك لحظة يمكن أن يخرج فيها الشارع العربي عن حلمه واستسلامه وخموله وخنوعه. والثانية أن الثورة ليست بعيدة عن الشارع الإيراني، فكل مقوماتها مهيّأة لتفجيرها عندما يصل الجمهور إلى قناعة تمكنه من تفجير طاقة الغضب المكبوتة على مدار العقود الماضية، لأن جزءا من العوامل الكامنة وراء الأحداث في كل من العراق ولبنان، قد تدفع شريحة من الإيرانيين إلى الخروج عن ولاية الفقيه.

استفادت الجهات الراغبة في التغيير الجذري مما تم من تشويه مقصود لبعض الثورات والانتفاضات في المنطقة العربية، وخطفها من قبل قوى إسلامية واحتكار ثمارها السياسية، أو حصول المؤسسات العسكرية على هيمنة لافتة، وكلها عوامل أفقدت فكرة التغيير لمعالمه النبيلة، وجعلت دوائر شعبية تكفر به، لأنه أضحى مرتبطا بالتخريب والتدمير والانفلات.

تصمم الموجة الجديدة التي تقف خلفها فئة عريضة من الشباب الحالم، على الوصول إلى تحولات عميقة تتخلص من ميراث سابق طويل وروافد سلبية نالت من الحياة السياسية، وعدم الوثوق في أي جهة شاركت في تهيئة الأجواء لواقع قاتم ربما يزداد بؤسا مع الأيام، وما أدى إليه من توترات وأزمات عجزت القوى السياسية والاقتصادية والأمنية عن حلها.

متابعة المشاهد القادمة من لبنان تؤكد أن هناك أزمة هيكلية، ترمي إلى التخلص من إرث هش متعدد الألوان، فشل في علاج أزمات متراكمة أو حتى تخفيفها على مدار نحو عقدين، وتحكم حزب الله وحده في معظم قواعد اللعبة

كشفت تجارب تونس والسودان والجزائر عن رفض عارم لكل من حاولوا التمترس في خنادقهم التقليدية، وضمان مكان لهم تحت شمس التغييرات، وعاقبهم الشعب عبر تقويض دور الأحزاب صاحبة الظواهر الصوتية واختيار شخصيات من خارج الماكينة التي يتم تصنيع وتعبئة القيادات فيها، كما هو في حالة تونس.

وتم فرض حكومة مدنية بإرادة شعبية واضحة ولها صلاحيات كبيرة للتهيئة لما بعد المرحلة الانتقالية، كما حدث في السودان، والإصرار على رفض إعادة إنتاج الدور المحوري الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي، كما هو حاصل في الجزائر.

خرجت جماهير متفرقة في كل من العراق ولبنان والسودان والجزائر، ووقعت تجاوزات أمنية كثيرة، وسقط ضحايا كثر من المواطنين، ولم تنجرف دولهم إلى دوامة جهنمية من الاقتتال الأهلي الممتد، لأن الجمهور تعلّم وسائل تفادي ذلك من بعض التجارب، وخبر الأسباب التي تفضي إلى شيوع العنف وتجنبها، ولم يمنح فرصة لمن سعوا إلى جره إلى هذه الحلقة أو التلويح بها.

نظم السودانيون تظاهرات على مدار شهرين ولم ينحرفوا عن هدفهم في التغيير. ولا يزال الجزائريون يواصلون ضغوطهم كل جمعة من خلال الشوارع والميادين وحافظوا على نضارة احتجاجاتهم وثبات مطالبهم. وهو ما ينتظر أن يسلكه اللبنانيون الذين سبقوا غيرهم في التظاهرات الحاشدة منذ سنوات، وعادوا إلى بيوتهم بسلام، وربما يحتاج الموقف هذه المرة إلى المزيد من الوقت والتضحيات، لأن المواجهة واسعة ومتشعبة.

فقدت بعض الحكومات الكثير من أوراقها للتخويف بمصائر غامضة في دول مثل سوريا وليبيا واليمن قادتهم الانتفاضات إلى مصير سيء، عقب نجاح تجربة السودان، وثبات النموذج التونسي، وحنكة التحركات في الجزائر، بما يعني أن الموجة الجديدة للتغيير تتسم برشادة سياسية، حيث تعلمت من دروس الموجة الأولى قبل حوالي تسع سنوات، كيف تقلل من هامش الانحراف عن الأهداف المطلوبة، بما يقود إلى الإصلاح السياسي قسرا أو طواعية.